



## البلاد للاستثمار

شركة البلاد للاستثمار المحدودة "البلاد المالية" هي شركة ذات مسؤولية محدودة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية وتمارس أنشطتها في المملكة العربية السعودية منذ العام 2008م، وهي مملوكة بالكامل لبنك البلاد، ويبلغ رأس المالها 200 مليون ريال سعودي، وتمارس نشاطها بصورة مستقله في كافة مجالات الاستثمار والخدمات المصرفية الاستثمارية بما في ذلك الاستشارات المصرفية الاستثمارية، تمويل المشاريع كما أنها تقوم بإدارة الأصول المتمثلة في الصناديق الاستثمارية والمحافظ الخاصة وأعمال الحفظ والوساطة المالية والأوراق المالية.

## الرؤية

تتمثل رؤية الشركة في أن تكون الشركة الاستثمارية الأفضل لتطورات عملائها من قطاعي الأفراد والأعمال وموظفيها ومساهميها. و تكمن رسالتها في تقديم الحلول الاستثمارية المبنية على مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء، معوله على قدرات موظفيها الاستثمارية المحترفة والمتمرسة والتي تسعي إلى التوظيف الأمثل لاستثمارات العملاء لتحقيق أفضل العوائد.



# تقرير مجلس إدارة شركة البلد للاستثمار

(شركة ذات مسئولية محدودة)

عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2015م

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يسعد مجلس مدیري الشركة أن يقدم للسادة مساهمي الشركة التقرير السنوي عن أداء وأنشطة الشركة والبيانات المالية المدققة عن السنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2015م.

## مقدمة:

لقد أستمرت الشركة بفضل الله وبفضل التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية وتميزها في خدمة عملائها في النمو محقق نتائج إيجابية حيث بلغت نسبة النمو بين الدعوام من 2012 إلى عام 2015 (%) 250 في إدارة المحافظ الاستثمارية والصناديق متضمنه التغطية الكاملة لصناديق اثمار واثمار الخليجي و الصناديق الخاصة الأخرى ، كذلك الزيادة في المحافظ الخاصة و الأصول تحت الادارة AUM بنسبة تجاوزت الى 1000 % خلال تلك الفترة و يأتي ذلك بالرغم من التراجع الحاد في أسعار البترول في نهاية العام والتراجع الكبير في سوق الأسهم السعودي تبعاً لذلك . وخلال العام الماضي ركزت الشركة على منتج الصناديق العقارية وكثمرة لجهود البحث عن فرص عقارية تم توقيع عدد من مذكرات التفاهم مع عدد من شركات التطوير العقارية لإنشاء صناديق عقارية منها المدر للدخل وسيتم طرحها خلال العام 2016 . كما يجري دراسة عدد من العروض مع شركات عقارية لإنشاء صناديق عقارية أخرى أسوة بصندوق الضاحية الذي تم تأسيسه في النصف الثاني من العام 2014م.

كما عززت البلاد المالية خلال العام 2015م من تواجدها في السوق السعودي كمقدم للحلول الاستثمارية المبنية على مبادئ الشريعة الإسلامية . وذلك بتقديم خدمات المصرفية الاستثمارية للشركات، والتي تشمل عمليات أسواق رأس المال مثل إدارة وتنفيذ الطرح العام، والخاص، اكتتاب حقوق الأولوية، الاندماج والاستحواذ، وخدمات التقييم المالي، والدراسات المالية التشخيصية.

وقد قامت الشركة خلال العام المالي 2015م بتنفيذ عدد من العقود من خلال فريق عملها المتخصص. حيث بلغ إجمالي الأصول الغير متداولة في خدمات الحفظ بالشركة 6.1 مليار ريال في نهاية عام 2015م.

واستشعاراً من ادارة الشركة لمستقبل خدمات الحفظ نتيجة للتوجهات الحالية لفتح السوق أمام المستثمرين الاجانب قامت الشركة باستحداث ادارة لأعمال حفظ الأصول المتداولة واستقطاب فريق عمل لها من ذوي الخبرة على الصعيد المحلي والعالمي تمهدًا لانطلاق اعمال الادارة والتي يتوقع تدشينها بإذن الله في الربع الأول من العام 2016م. ومن

المتوقع زيادة في حجم الدصول المتداولة وغير المتداولة إلى أكثر من 15 مليار ريال بنهاية العام الحالي 2016م.

وعلى صعيد خدمات الوساطة بالشركة يقدم قسم الوساطة سلسلة شاملة من الخدمات بما في ذلك التداول في أسواق المال من خلال مختلف وسائل إيصال الخدمات والتي تشمل عدد من المراكز التي تنتشر في عدد من مدن المملكة العربية السعودية، إضافة إلى خدمة التعامل عبر الإنترنت من خلال شبكة ( مباشر ) وخدمة الهاتف المصرفي من خلال مركز الوساطة المباشر.

وقد تم بنجاح مؤخراً اختبار وتطبيق نظام تداول الجديد X-Stream INET الذي تم إقراره من قبل شركة تداول، ويعد هذا النظام من أحدث أنظمة التداول التي طورتها شركة NASDAQ والذي يتميز بفعاليته وسرعته في تنفيذ الأوامر بشكل دقيق وآمن، وذلك في تداول الأسهم، الصكوك والسنادات، وصناديق المؤشرات. وقد سجلت إدارة الوساطة خلال عام 2015 نمو في الحصة السوقية بنسبة 15% مقارنة بعام 2014 بالرغم من تدني حجم السيولة المتداولة في السوق بنسبة 6% خلال نفس الفترة.

كذلك تم الانتهاء من إعداد جميع الوثائق القانونية وأخذ الموافقات اللاحمة استعداداً ل إطلاق مشروع "التمويل بالهامش بضمان المحفظة" والذي يتوقع تدشينه خلال الربع الأول من العام 2016م، حيث يجري حالياً وضع اللمسات النهائية للنظام حتى يواكب متطلبات البلد المالية، وكذلك الإجراءات الخاصة بإشعار الهيئة بطرح المنتج. ومن المتوقع أن يساهم هذا المنتج بإذن الله في تعزيز وزيادة الحصة السوقية للبلد المالية وزيادة قيم التداول بسوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى زيادة العاملة للشركة واجمالى الأرباح المحصلة.

وكلمة فارقة تتميز بها البلد المالية تعد إدارة البحوث بالشركة من أكثر إدارات البحوث ديناميكية في الشركات المالية ، وبالنظر إلى عمرها الزمني القصير لا أن إدارة البحوث في البلد المالية تمكنت من ترسیخ قاعدة أبحاث عن الشركات والقطاعات الرئيسية في السوق المالية السعودية تلبى احتياجات مدراء الاستثمار والصناديق المحليين والعالميين. وبإضافة إلى التقارير الاقتصادية الفصلية عن الاقتصاد السعودي يقوم فريق الأبحاث المتخصص والمؤهل بإصدار تقارير دورية عن 28 شركة سعودية بالإضافة إلى تغطية فصلية موسعة عن قطاعي البنوك والتأمين، تغطي التقارير الصادرة من إدارة الأبحاث 72% من رأس المال في السوق المالية السعودية. وتتوارد اصدارات إدارة الأبحاث في مجموعة من قواعد البيانات المالية العالمية وكالة رويتز و بلومبيرغ ، كما يوجد لدى الادارة حضور دائم في وسائل الاعلام الاقتصادية الرئيسية في المنطقة.

إن التقرير السنوي المطروح بين أيديكم اليوم، يعبر بكل شفافية عما أنجزته الشركة من أعمال خلال عام 2015م، ويوضح مواطن النجاح والازدهار الذي تم تحقيقها، ونحن واثقون أننا وبفضل خبرتنا ودعم مساهمينا وعملائنا نسير في الاتجاه الصحيح الذي رسمناه للمستقبل، كما يثبت التقرير أن شركة البلد للاستثمار بإنجازاتها السابقة والحالية والمستقبلية إن شاء الله، تبقى ثابتة بأهدافها الاستثمارية البعيدة المدى. وسوف تقوم دائماً من خلال خبرات مجلس إدارة الشركة ومديريها التنفيذيين بتكرис الجهود والموارد والخبرات نحو المزيد من النجاحات والإنجازات كوننا واحدة من الشركات الاستثمارية الوطنية الواعدة في المملكة العربية السعودية.

هذا ونتقدم بالشكر العميق إلى مساهمي ومجلس إدارة بنك البلد الكرام على ثقتهم بشركتهم القوية والمزدهرة دائماً، وإلى أعضاء مجلس المديرين وأعضاء اللجان والمدراء التنفيذيين للشركة وموظفيها على جهودهم المخلصة، متطلعـاً معكم نحو المزيد من النمو واستثمارية الربحية وتحقيق النتائج الإيجابية مستقبلاً.

والله ولـي التوفيق، ..

## النشاطات الرئيسية للشركة

شركة البلد المالية هي شركة ذات مسؤولية محدودة، مرخصة من هيئة السوق المالية بموجب الترخيص رقم (08100-37)، وقد بدأت الشركة مزاولة أعمالها رسمياً بتاريخ 25/05/2008م، وقد تم الترخيص للشركة لمزاولة الأنشطة التالية: 1429/05/20

### خدمات إدارة الأصول

تقديم مجموعة إدارة الأصول خدمات ومنتجات متنوعة متواقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية من بينها إدارة المحافظ الخاصة، وإدارة الصناديق الاستثمارية شاملة صناديق أسوق المال والتي تشمل صندوق المراقبة بالريال السعودي(مراح) وصناديق الاستثمار للأسهم وتشمل: صندوق إثمار لأسهم الشركات السعودية المتواافق مع المعايير الشرعية (إثمار)، صندوق إثمار الخليجي، صندوق الأseem العقارية الخليجية (عقارات)، صندوق أسهم المصادر والمؤسسات المالية الخليجية (أموال)، صندوق الأseem السعودية النقية (أصايل) وصندوق الأseem الكويتية (السيف). وتقدم إدارة الأصول للعملاء معلومات دقيقة وبيانات عن استثماراتها بكل شفافية . كما تنشر أيضاً أسعار وحدات صناديق الاستثمار وكذلك تقارير عن أداء الصناديق من خلال موقعها على شبكة الأنترنت.

ومن الخدمات المقدمة من قبل إدارة الأصول خدمات المحافظ الخاصة التي تساهم في مساعدة كبار المستثمرين من أفراد ومؤسسات، الذين يفضلون أن تكون محافظهم الاستثمارية مداراة من خلال مدراء محافظ محترفين و ذلك بمساعدة متخصصين في مجال التحليل المالي و البحوث حيث يتم تصميم المحفظة الاستثمارية بناءً على الاحتياجات والأهداف الاستثمارية للعميل والعوائد المتوقعة والمخاطر المناسبة له، مع اخذ الآفاق الزمنية في الحسبان.

### خدمات الوساطة

تقوم مجموعة الوساطة في البلد المالية بخدمة العملاء وتنفيذ طلبات التداول الخاصة بهم من خلال فريق من الوسطاء عبر الهاتف أو باستخدام الإنترت من خلال البلد تداول.

من خلال "البلد تداول" يمكن بسهولة الاطلاع على الأسعار، بيع وشراء الأseem السعودية من أي مكان في العالم. وتميز هذه الخدمة الإلكترونية بالسرعة وسهولة استخدامها، وبأنها اقتصادية ومأمومة للغاية. ويمكن الوصول إلى التداول الإلكتروني من خلال الانضمام لخدمات البلد تداول كما يشمل تقديم الخدمات من خلال الأجهزة الذكية كالآيباد وتطبيق الأيفون والأندرويد.

كما تقدم البلد المالية خدمة التداول عبر الهاتف بالاتصال المباشر مع الوحدة المركزية لتداول الأسهم المحلية حيث يقوم نخبة من الوسطاء الأكفاء بتنفيذ أوامر العملاء مباشرة في السوق والرد على استفساراتهم بكل احترافية.

## خدمات المصرفية الاستثمارية

يلتزم قسم المصرفية الاستثمارية بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المتواقة مع مبادئ الشريعة السمحنة لتلبية الاحتياجات التمويلية لعملاء قطاع الأعمال ومتطلباتهم الأخرى.

يتكون فريق تمويل الشركات من خبراء مؤهلين قادرين على تقديم الحلول المناسبة لتحقيق أهداف العملاء من خلال الاستفادة من خبرة البلد المالية القوية في الأسواق السعودية، وقاعدة العملاء الواسعة، والعلاقات القوية مع مختلف المؤسسات المالية والجهات التنظيمية السعودية، بالإضافة إلى شبكة التوزيع الواسعة لبنك البلد في المملكة.

ومن الخدمات الأساسية المقدمة: خدمات الاستشارات المالية وإدارة الكتابات والتعهد بالتفصي. بالإضافة إلى خدمات الحفظ وإدارة نظام الكتابات العامة وخدمات الجهات المستلمة.

## خدمات الأبحاث والمشورة

تسعى إدارة الأبحاث والمشورة في البلد المالية لرفعوعي لدى عموم المستثمرين عبر إصدار العديد من المنتجات التي تساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بكل يسر وسهولة وتشمل هذه المنتجات ما يلي:

**أبحاث السوق المالية السعودية:** تصدر هذه التقارير نهاية موسم إعلانات نتائج الشركات الفصلية. وتغطي الأرباح التفصيلية للشركات والأرباح المجمعة للقطاعات والسوق مع مقارنتها بنفس الفترة المماثلة من العام السابق ، وتحوي أهم المؤشرات المالية للشركات المدرجة والقطاعات والسوق.

**أبحاث قطاعات السوق:** تغطي هذه التقارير أهم قطاعات السوق المالية السعودية وتلقي الضوء بشكل تفصيلي على أهم تطورات القطاع من أرباح القطاع إلى قطاعات الأعمال وحتى المؤشرات المالية. تصدر هذه التقارير بشكل ربع سنوي ، حالياً تغطي قطاعي المصادر والتأمين .

**أبحاث الشركات:** يصدر فريق الأبحاث عدداً من التقارير تتضمن تغطية تفصيلية لبعض الشركات المختارة حيث تتم متابعة هذه الشركات مالياً وتحليل أداءها والتنبؤ بنتائجها المالية المستقبلية للمساعدة في اتخاذ قرار استثماري حولها إما بزيادة أو خفض المراكز أو بالحياد وتعد هذه التقارير أداة استرشادية تعطي المستثمر نظرة مستقبلية حول أداء هذه الشركات.

**التقارير الاقتصادية:** إصدار فصلي يعني بتحليل الاتجاهات في البيانات الاقتصادية الكلية العالمية مع التحليل المتعمق لل الاقتصاد السعودي.

## الشركات التابعة

لم تشتمل القوائم المالية للشركة على أي قوائم مالية لأي من الشركات التي تشارك فيها البلاد المالية والتي هي عبارة عن شركات " ذات غرض خاص " تقوم الشركة بأنشائها كمتطلب لحفظ أصول الصناديق الخاصة أو الصناديق العقارية حسب أنظمة ولوائح هيئة السوق المالية ، وتفاوت نسبة تملك الشركة بهذه الشركات علماً بان جميع الشركات سعودية المنشأ .

مرفق : قائمة بالشركات " ذات الغرض الخاص " القائمة خلال العام 2015م.

## أبرز أحداث العام 2015م

أصدر مجلس إدارة بنك البلاد خلال اجتماعه المنعقد في 14/12/2015م بناء على ما تم رفعه من مجلس إدارة الشركة، بتحويل الكيان القانوني لشركة البلاد للاستثمار من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة مساهمة مغلقة، وقد تم اعتماد خطة زمنية للانتهاء من تحويل الشركة إلى شركة مساهمة بإذن الله خلال العام 2016م.

كان من أهداف الشركة لعام 2015م تأسيس إدارة لحكومة الشركة وتعيين مدير لها يتولى بالإضافة إلى إدارة الحكومة مهام سكرتاريا الشركة "الأمين العام". وكذلك إعداد دليل لحكومة الشركة وتطبيقه وفقاً لأفضل الممارسات وبما يحقق الالتزام الكامل بتعاميم الهيئة رقم (519/6) بتاريخ 1432/02/20 هـ الموافق 24/01/2011م، ورقم (01731/6) بتاريخ 1433/5/3 هـ الموافق 26/3/2012م ورقم (ص/6/19/6) بتاريخ 1437/3/23 هـ الموافق 3/1/2016، حيث تتضمن التعاميم إلزام الأشخاص المرخص لهم بتطبيق معايير ومتطلبات الحكومة . وفي سبيل انجاز ذلك الهدف قامت إدارة الشركة بما يلي :

• تعيين السادة PwC كمستشار لمراجعة سياسات الحكومة في الشركة وأعداد دليل حوكمة شامل للشركة يغطي كافة الانظمة بالإضافة الى افضل الممارسات. وقد تم الانتهاء خلال العام 2015م من اعداد تقرير الفجوة التنظيمية في سياسات الحكومة بالشركة، وكذلك اعداد الدليل الشامل للحكومة. ويتم مراجعته تمهدًا لاعتماده والبدء في تطبيقه خلال العام 2016م.

• تم استحداث ادارة الحكومة بالشركة في الهيكل التنظيمي وتم استقطاب مدير لها من ذوي الخبرة والكفاءة.

■ تم استحداث ادارة لاعمال حفظ الأصول المتداولة واستقطاب فريق عمل لها من ذوي الخبرة على الصعيد المحلي والعالمي .

■ تم تطبيق نظام تداول الجديد X-Stream INET الذي تم إقراره من قبل شركة تداول.

## خطط الشركة والتوقعات المستقبلية

تعتمد سياسة البلد المالية على استراتيجية واضحة تم اعتمادها من قبل مجلس إدارتها تهدف إلى النمو المتوازن وكسب حصة سوقية أكبر وذلك من خلال التركيز على التميز في الأداء والتنوع في الخدمة لإثراء تجربة العملاء، من خلال العديد من المبادرات التي تعزز العمليات في الشركة، آخذةً بعين الاعتبار تطورات السوق ومتطلبات الجهات التنظيمية، كما تهدف تلك المبادرات الاستراتيجية لدعم العملاء الحاليين والمستقبليين للشركة ، كما وتهدف الاستراتيجية المعتمدة للإستفادة من الفرص المتاحة في السوق حالياً للوصول إلى النمو الأقصى وزيادة الحصة السوقية ورفع معايير الجودة للخدمات المقدمة بطرح منتجات وخدمات جديدة وتطوير البنية التحتية مع الأخذ بعين الاعتبار التوقعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية على الرغم من تزايد المنافسة في السوق.

كما تتوقع الشركة مستقبلاً مواصلة النمو على مستوى جميع القطاعات وتطوير أنشطتها في مجال الخدمات الاستثمارية للأفراد والشركات وطرح عدد من منتجاتها التي تخدم القطاعين والتي سوف يكون لها الأثر في تحقيق الهدف وتعزيز قاعدة العملاء. ومنها "خدمات الحفظ" التي تعتمد الشركة تدشينها خلال العام 2016م حيث تقوم رؤيه البلد المالية لهذا المنتج أن تصبح أول مقدم خدمات الحفظ تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية في السوق السعودي. وكذلك منتج "التمويل بالهامش بضمان المحفظة" والذي تهدف الشركة من خلال طرحة - بإذن الله - إلى تعزيز زيادة الحصة السوقية للبلد المالية وزيادة قيم التداول بسوق الأسهم السعودي، بالإضافة إلى زيادة قاعدة العملاء للشركة واجمالى

الأرباح المحصلة. حيث ان الاستراتيجية الموضوعة للوصول الى هذه الأهداف تتمحور في ثلاثة نقاط رئيسية:

- اتاحة الفرصة لعملاء البلد المالية للحصول على هذه الخدمة التمويلية بسهولة من خلال نظام آلي متكامل لا يستوجب تكبد العميل عناء الحضور الشخصي.
  - منح عملاء الشركة خصومات على تكلفة التمويل عند عدم الاستفادة من جزء من مبلغ التمويل خلال فترة التمويل، وفي حال عدم الاستفادة من كامل مبلغ التمويل فإن الخصم قد يصل إلى 100%.
  - تمويل عملاء البلد من رأس مال شركة البلد المالية ما أمكن ذلك كخيار استثماري للشركة وذلك لزيادة الربحية من خلال احتساب هوامش ربح على المبالغ الممولة. واللجوء بعد ذلك إلى الاقتراض بهدف توفير التمويل اللازم لعملائها.
- ومن أولويات الشركة الاستراتيجية الرئيسية أيضاً تقديم خدمات متقدمة ومصممة خصيصاً للعميل وتناسب احتياجات عملاء الشركة الكرام. من خلال منظومة دعم كامل من أحدث الأنظمة وفريق خاص من الموظفين ذوي الخبرة والمهنية. مع التزام الشركة بأن تقدم لعملائها خدمة أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية وفق أعلى المعايير الممكنة، حيث تشكل البلد المالية حالياً واحدة من أكبر مقدمي خدمات الوصاية على الأصول العقارية والممتلكات الخاصة.

كما تطمح الشركة لمزيد من التوسيع والانتشار من خلال زيادة عدد فروعها الحالية وافتتاح فروع جديدة في كل من المناطقين الغربية والشرقية لتعزيز حصتها السوقية خلال العام القادم، ورفع مستوى رضا العملاء. إضافة إلى تحقيق النمو المستهدف في الإيرادات.

## ملخص النتائج المالية كما في 31 ديسمبر 2015م

### النتائج التشغيلية :

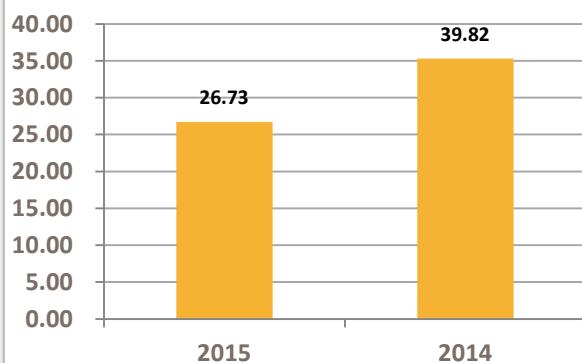
بلغ صافي الربح (26.73 مليون) ريال سعودي للعام 2015م بانخفاض 33% مقارنة بالعام 2014 حيث بلغ صافي الربح (39.82 مليون) ريال سعودي، وبلغت نسبة النمو السنوي المركبة ما يعادل 11.3% منذ عام 2011م. ويرجع سبب هذا الانخفاض لعدة اسباب منها زيادة اجمالي المصارييف التشغيلية خلال العام 2015م (50.06 مليون) ريال بنسبة بلغت 17% مقارنة مع العام 2014م الذي بلغت مصارييفه التشغيلية (42.72 مليون) ريال، وانخفاض في اجمالي الديرادات الخاصة بالعمليات التشغيلية لتبلغ (77.53 مليون) ريال لعام 2015م بانخفاض بلغ 9% عن العام 2014م والذي بلغت ايراداته مبلغ (85.05 مليون) ريال ، وابرز التغيرات كانت في انخفاض إيرادات قسم الوساطة لعام 2015 بنسبة بلغت 13.4 % مقارنة بعام 2014 وهي أعلى نسبة انخفاض في الإيرادات مقارنة بأنشطة الشركة الأخرى، بينما ارتفعت إيرادات المصرفية الاستثمارية بنسبة 33% لعام 2015 مقارنة بعام 2014.

نسبة التغيير	2015	2014	(مليون ريال)
<b>الدیرادات</b>			
-13.04%	40.33	46.60	الوساطة
-9%	27.67	30.27	ادارة الاصول
34%	4.69	3.53	المصرفية الاستثمارية
3%	4.84	4.65	الاستثمارات المباشرة
-9%	77.53	85.05	اجمالي الديرادات
<b>المصارييف التشغيلية</b>			
12.4%	(30.71)	(27.33)	الرواتب
-21%	(4.50)	(3.78)	اجار الموقع
52%	(8.49)	(6.61)	مصاروفات اخرى
0%	(1.36)	0.00	انخفاض قيمة الاستثمار
0%	(5.00)	(5.00)	مصاريف بنك البلاد
17%	(50.06)	(42.72)	اجمالي المصارييف التشغيلية
-35%	27.47	42.33	الدخل قبل الزكاة

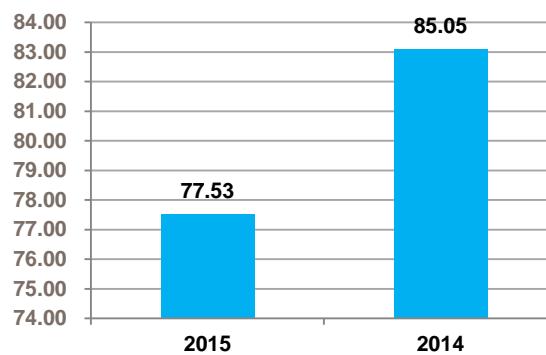
### المصاريف الزكوية

-	(0.75)	(2.50)	اجمالي الزكاة
-		(1.00)	الزكاة المحملة للسنة
-	0.00	(1.50)	تعديل سنوات سابقة
-33%	26.73	39.82	صافي الدخل

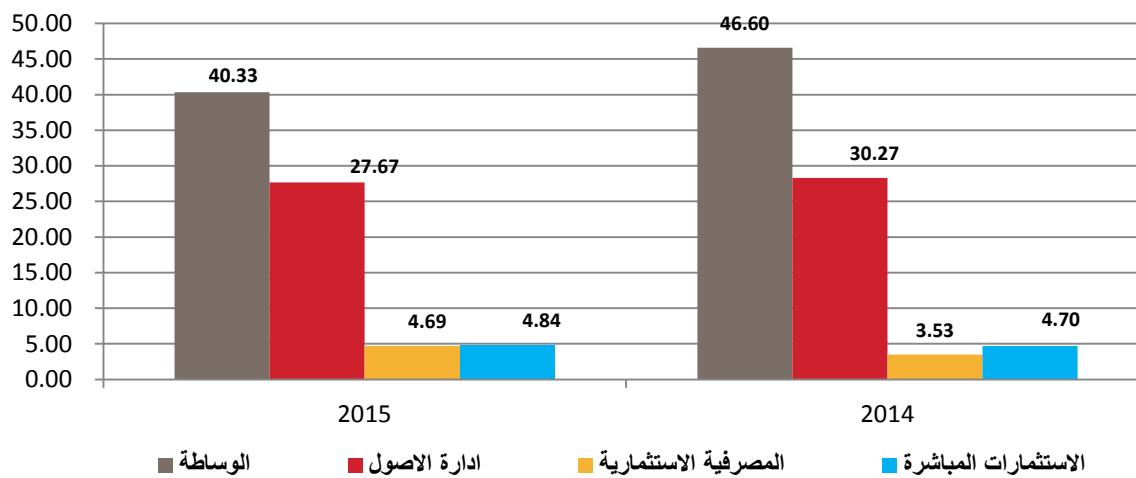
### صافي الدخل السنوي (ملايين الريالات)



### اجمالي دخل العمليات التشغيلية (ملايين الريالات)



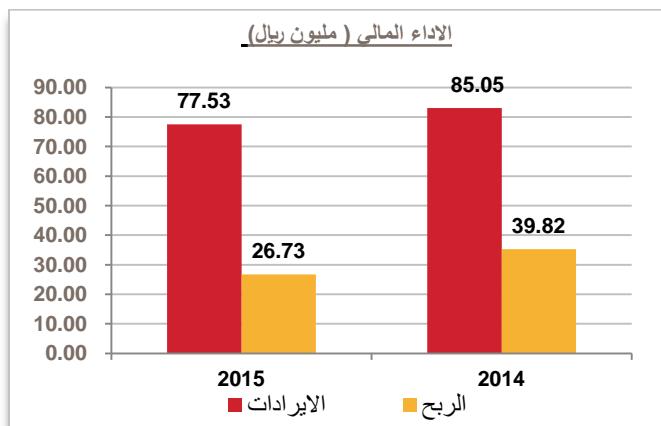
### دخل العمليات التشغيلية (ملايين الريالات)



## تحليل الاداء:

كان للتغيرات المالية والاقتصادية التي شهدتها السوق المالي خلال العام 2015م، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي العالمي التي تأثرت أجمالاً بتذبذب اسعار النفط الدور المؤثر في اداء السوق المالي السعودي والذي ساهم بانخفاض قيمة الإيرادات حيث بلغ هامش الربح (34.5%) لعام 2015 مقارنة بعام 2014 الذي بلغ (46.8%), وقامت الادارة العليا بالشركة بتبني خطة لإعادة هيكلة بعض الادارات بالشركة للمساهمة في تطوير العمل والفصل بين اعمال الشركة والخدمات المقدمة من بنك البلاد والتي ساهمت في ارتفاع نسبة التوظيف بالشركة بنسبة بلغت 29% لعام 2015م والتي ساهمت بانخفاض متوسط الدخل ليعادل مبلغ (371 الف) ريال سعودي خلال العام 2015م مقارنة بعام 2014م الذي بلغ (711 الف) ريال سعودي.

ومن جهة أخرى ارتفع حجم الأصول المداربة بالشركة خلال العام 2015م بنسبة 24.47% لتبلغ (11.75 مليار) ريال مقارنة بعام 2014م حيث بلغ إجمالي الأصول المداربة مبلغ (9.4 مليار) ريال سعودي فقط.

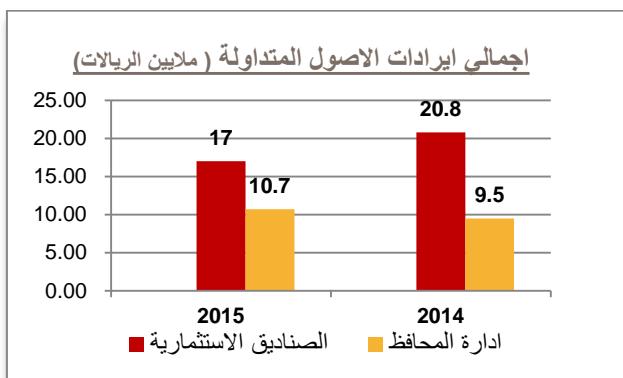


البند - (مليون ريال)	2015	2014	التغير
الإيرادات	77.53	85.05	-9%
الربح	26.73	39.82	-33%
هامش الربح	34.50%	46.80%	
عدد الموظفين	72	56	29%
الربح / للموظف	371,306	711,039	-48%
الأصول المداربة (مليارات)	11.75	9.4	24.47%

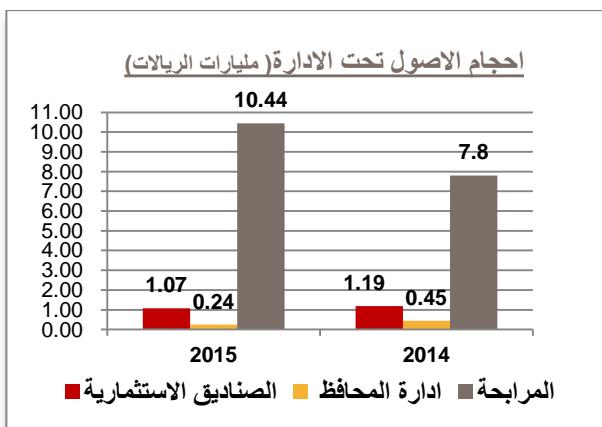
## تحليل لإجمالي الإيرادات حسب القطاعات الرئيسية

### الوصول:

بلغ اجمالي الأصول المدارة من قبل ادارة الاصول بالشركة 11.75 مليار(ريال سعودي) بارتفاع بلغت نسبته 24.47% لعام 2015م الذي نتج عن زيادة في احجام صفقات المرابحة المدارة من قبل الادارة. وارتفعت اجمالي الاصول المدارة من قبل ادارة الاصول والمتمثلة بالحسابات الخاصة بالمرابحات (10.44 مليار) ريال بنسبة ارتفاع بلغت 33.85% عن العام 2014م والتي اثرت ايجاباً على نسبة النمو السنوية المركبة وقدر الارتفاع 42.95%. وكان لداء مؤشر السوق السعودي خلال العام 2015م تأثير سلبي مما ساهم في انخفاض ايرادات الصناديق الاستثمارية بنسبة انخفاض بلغت 18.27% عن العام 2014م. ونتج عن ذلك انخفاض في اجمالي ايرادات الادارة بنسبة بلغت 8.58% مقارنة بالعام 2014م.



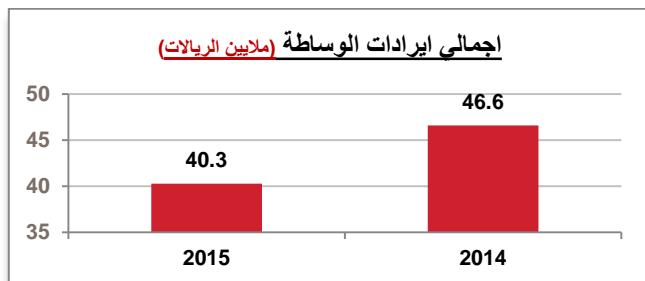
البند - (مليون ريال)	2015	2014	التغير (%)
الدیرادات			
الصناديق	-18.27%	17	20.8
الاستثمارية	12.63%	10.7	9.5
ادارة المحافظ	-8.58%	27.7	30.30
اجمالي الدیرادات			



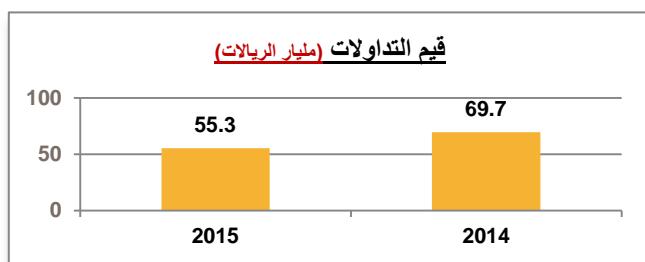
البند - (مليار ريال)	2015	2014	التغير (%)
الاصول تحت الاداره			
الصناديق الاستثمارية	-10.08%	1.07	1.19
ادارة المحافظ	-46.67%	0.24	0.45
المرابحة	33.85%	10.44	7.8
اجمالي الاصول	24.47%	11.75	9.44
الخاضعة للاداره			

## الوساطة:

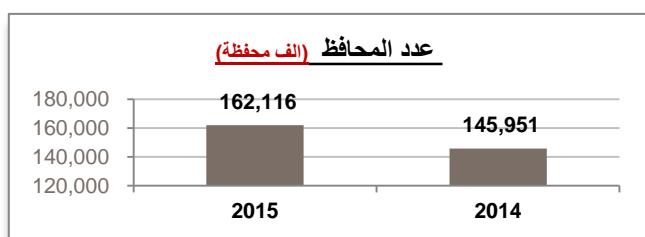
كان لأداء السوق المالي السعودي خلال العام 2015م التأثير السلبي حيث أدى إلى انخفاض في قيمة التداولات بنسبة 21% حيث بلغت قيمة التداولات (55.3 مليار) ريال سعودي مقارنة بعام 2014م الذي بلغت قيمة التداولات فيه ما يعادل (69.7 مليار) ريال سعودي، بالإضافة إلى النتائج التي ترتب من ارتفاع عدد المحافظ لتبلغ نسبة الارتفاع ما يعادل (11%) ليبلغ عدد المحافظ (162 ألف) محفظة خلال العام 2015م مقارنة بعدد المحافظ للعام 2014م الذي بلغ (146 ألف) محفظة. لم يؤدي الانخفاض في قيمة التداولات لعام 2015م لحدوث نتائج سلبية وكان له الأثر في تقدم مرتبة الشركة لتحتل المرتبة (11) بين الشركات المالية، بينما احتلت الشركة المرتبة (13) للعام 2014م و انعكس ذلك ايجابياً في ارتفاع الحصة السوقية ارتفاع طفيفاً بنسبة (0.05%) والتي بلغت (1.67%) مقارنة بالشركات الأخرى.



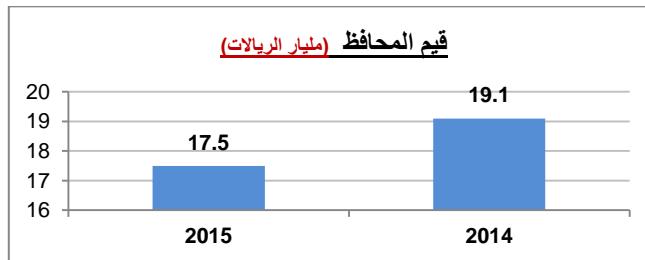
البند - (مليون ريال)	2015	2014	نسبة التغير
ايرادات الوساطة			
اجمالي ايرادات الوساطة	40.3	46.6	-14%



البند - (مليار ريال)	2015	2014	نسبة التغير
قيمة التداولات			
اجمالي قيمة التداول	55.3	69.7	-21%



البند - (ألف محفظة)	2015	2014	نسبة التغير
عدد المحافظ			
اجمالي عدد المحافظ	162,116	145,951	%11



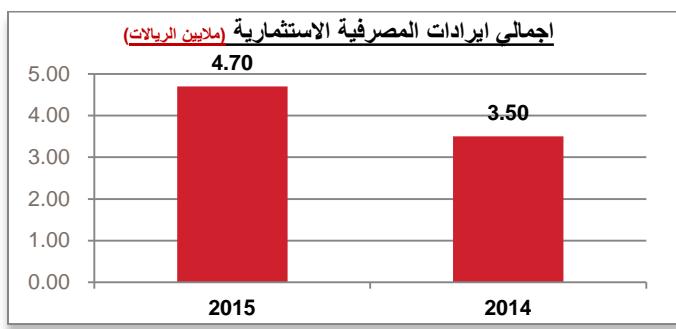
البند - (مليار ريال)	2015	2014	نسبة التغير
قيمة المحافظ			
اجمالي قيمة المحافظ	17.5	19.1	-8%

## المصرفية الاستثمارية:

اثمرت المباحثات المتقدمة التي خاضتها ادارة المصرفية الاستثمارية بالشركة مع العملاء المحتملين فيما يتعلق بالخدمات المقدمة والمتمثلة في تقديم الاستشارات المالية، ترتيب عمليات التمويل المتعددة الأطراف بالإضافة إلى الكتابات.

بلغت ايرادات الخدمات المقدمة للحفظ (4.7 مليون) ريال سعودي للعام 2015م بنسبة ارتفاع (161%) مقارنة بالعام 2014 الذي بلغت ايراداته (1.8 مليون) ريال سعودي، كما بلغت قيمة الأصول الخاضعة للحفظ (6.4 مليار) ريال في عام 2015م بارتفاع مقداره 60% مقارنة بالعام 2014م حيث بلغت قيمة الأصول الخاضعة للحفظ (4 مليار) ريال.

وفيمما يتعلق بالخدمات المقدمة فقد أرتفع عدد العملاء والذي بلغ 12 عميل مقارنة بعام 2014م الذي بلغ عدد العملاء فيه 9 عملاء فقط. كذلك سجل ارتفاع في عدد الصناديق ليبلغ عدد (28) صندوق في عام 2015 مقارنة بعام 2014م حيث بلغ عدد الصناديق (18) صندوق.



البند - (مليون ريال)	2015	2014	نسبة التغير
ابرادات المصرفية الاستثمارية			
اسواق, الاسهم	-	-	1.70
اسواق الدين	-	-	-
الحفظ	161%	1.80	4.70
اجمالي ايرادات المصرفية	34%	3.50	4.70
الاستثمارية			

البند	2015	2014	نسبة التغير
الاصول الخاضعة للحفظ (مليار ريال)	6.40	4.00	60%
عدد العملاء	12.00	9.00	33%
عدد الصناديق	28.00	18.00	56%
الحصة السوقية	9.12%	8.50%	7.29%

## حكومة البلد المالية

تلزم البلد المالية بتطوير ممارسات حوكمة فعالة وشفافة ومسؤولة . وتتمثل فلسفتها للحكومة بتبني ممارسات تهدف الى أن تكون الحكومة اداة فاعلة تساعد مجلس الإدارة في تنفيذ مهامه بصورة بناء وتحقيق الإشراف الفعلى على الشركة و انشطتها . و يتحقق ذلك عن طريق الللتزام بقواعد هيئة السوق المالية السعودية وتطبيق أفضل الممارسات العالمية والمتطلبات الأخرى.

ورغم ايمان الشركة أنه ليس هناك نموذج أوحد للحكومة إلا انه قد ثبت وجود سمات مشتركة للمبادئ و الممارسات الجيدة للحكومة في الأساليب التي تنتهجها المؤسسات الأخرى وهذا ما تبنته الشركة . الا ان مبادئ حوكمة الشركات هي تطورية بطبيعتها وبالتالي يجب أن تتطور وتتغير طبقاً للظرف مما يهيئ الشركة ان تظل في وضع تنافسي قوي في سوق متغير . لذلك ستسعى الشركة دائمآ لتطوير مبادئ حوكمنتها لكي تفي باحتياجات الزمن وما يُستجد من الفرص لتحقيق اكبر منفعة للمساهمين.

## أطار وهيكل الحكومة

تعتمد فاعلية حوكمة الشركات على وجود مجلس إدارة مستقل ومثابر وملتزم وفعال ، ومن هذا المنطلق تقع على عاتق مجلس إدارة البلد المالية مسؤولية الوفاء بالمتطلبات التشريعية و قواعد الحكومة كما أقرتها قواعد ولوائح هيئة السوق المالية السعودية.

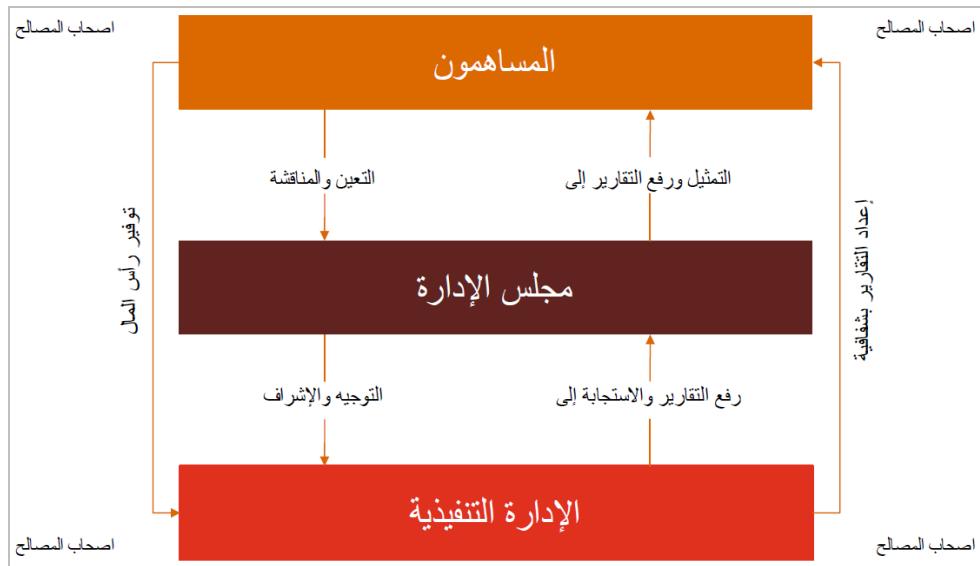
لذلك يمنح هذا الإطار مجلس إدارة البلد المالية الأسس المطلوبة لوضع وتطبيق ومراقبة معايير وسياسات حوكمة الشركة مما يؤسس لممارسات الحكومة وقواعد الللتزام القانوني و الممارسة المهنية في مختلف دوائر وأقسام البلد المالية.

وقد أعدت البلد المالية دليلاً حوكمنتها بناءً على أفضل الممارسات لتفصيل قواعد وسياسات حوكمة الشركة وسرد المسؤوليات والإجراءات الضرورية التي تشكل أسس شركة تعمل وفقاً لحكومة جيدة .

وتؤمن البلد المالية ان التنفيذ الناجح للممارسات الجيدة لحكومة البلد المالية يعتمد على نهج يتجاوز الللتزام البسيط بالمتطلبات القانونية، ويتحقق عندما يتم تبني ثقافة الأمانة والمسؤولية والممارسات المسؤولة من جميع الأطراف المعنية داخل الشركة.

وقد أنهت البلد المالية من مشروع تطوير أطار وهيكل حوكمة الشركة في أواخر العام 2015م ويتوقع اعتماده بإذن الله في الربع الأول من العام 2016م، وسيتم مراجعته سنوياً بهدف التحقق من أن يكون مواكباً لأفضل الممارسات.

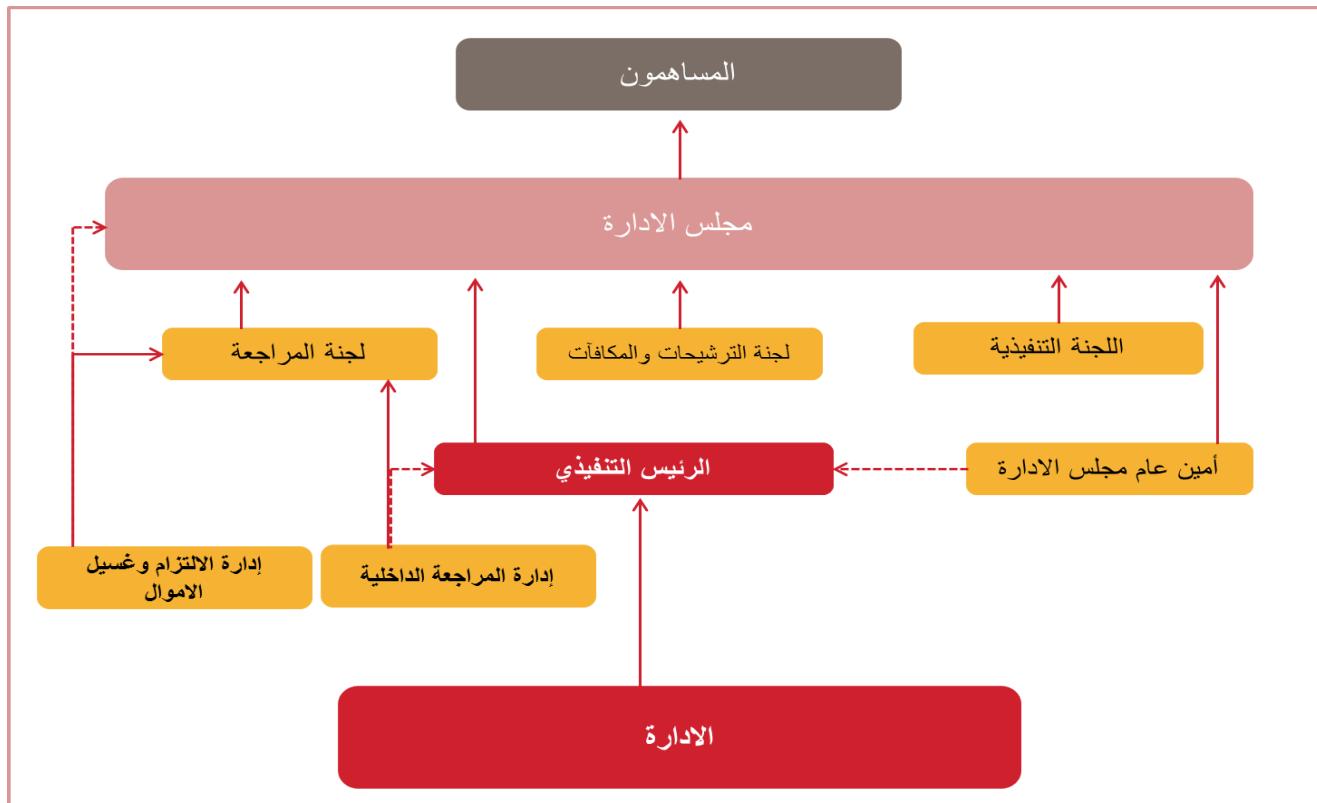
## اطار حوكمة البلد المالية



يعتمد الإطار العام لحكومة البلد المالية على العلاقات ونظم العمل بين الكيانات الممثلة للبنية التنظيمية لنظام الحكومة. وتتألف العلاقة بين المساهمين والإدارة في توفير المساهمين لرأس المال الذي تقوم الإدارة بتشغيله لتحقيق العائد المناسب لاستثمارات المساهمين، كما يقوم المدراء بتزويد المساهمين بتقارير دورية مالية وتشغيلية عن اداء الشركة. كما يقوم المساهمين بانتخاب هيئة إشرافية تتمثل في مجلس الإدارة الذي يقوم بتمثيل مصالحهم . ويعنى مجلس الإدارة بالتوجيه الاستراتيجي للإدارة التنفيذية والشراف على اداء المدراء بالبلد المالية . وبذلك يكون مدراء البلد المالية هم مسؤولين تجاه مجلس الإدارة وهو بدوره مسؤول تجاه المساهمين عبر الجمعية العمومية السنوية.

كما أن للإطار العام لحكومة البلد المالية جانب خارجي يرتكز على العلاقة بين البلد المالية وأصحاب المصالح، وهم أولئك الأفراد أو المؤسسات المنتفعه من البلد المالية بصفة مباشرة أو غير مباشرة وقد تتعاظم مصلحتهم عبر التشريعات التي تسنّها الدولة أو العقود المبرمة مع البلد المالية أو عبر العلاقة المجتمعية أو الجغرافية . ويشمل أصحاب المصالح المستثمرين، والموظفين، والدائنين والموردين والمستهلكين والهيئات النظامية والمصالح الحكومية والمجتمع القاطن في المنطقة التي تعمل فيها البلد المالية.

هيكل حوكمة البلد المالي



## مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه

مجلس الادارة :

يقوم مجلس إدارة البلاد المالية بالإشراف على إدارة نشاط وشئون الشركة، و تمثل المسئولية الرئيسية لمجلس الإدارة في الحرص على قدرة الشركة على الاستمرار والتأكد من إدارتها بشكل يخدم مصلحة المساهمين ككل، وبذات الوقت مراعاة مصالح أصحاب المصلحة ، ويتولى مجلس الإدارة وضع سياسة الشركة ويقدم التوجيه والمشورة والنصائح للرئيس التنفيذي والمدراء التنفيذيين الذين يديرون نشاط وشئون الشركة .

ويتألف مجلس ادارة البلد الماليه وفقاً لآخر تعديل تم إقراره من مجلس إدارة بنك البلد في 02/12/2015م من ستة أعضاء، تم تعيين 4 منهم من قبل مجلس إدارة بنك البلد "مالك الشركة" ، واثنان منهم مستقلان تم اختيارهم من قبل مجلس إدارة بنك البلد بعد ترشيدهم من قبل الأعضاء المعينين ممن تتوافر فيهم متطلبات الاستقلالية والخبرة المشروطة فيما ينطبق على الشركة من نظم ولوائح الأوراق المالية وسوق المال.

على ضوء ذلك فقد كان تشكيل مجلس الإدارة كما في تاريخ 31 ديسمبر 2015 م من الأعضاء التالية أسماءهم والذين صنفت عضويتهم بحسب ما جاء في التعليم رقم (519/6) بتاريخ 1432/2/20 هـ الموافق 2011/1/24 والمتعلق بإلزام الأشخاص المرخص لهم بتطبيق معايير ومتطلبات الحكومة:

الاعضاء	المنصب	صفة العضوية	الشركات المساهمة	الشركات التي يشارك عضو مجلس الإدارة في عضويتها بصفته
			الشركات الأخرى	الشخصية أو ممثل عن شخص اعتباري
خالد بن عبدالعزيز المقيرين	رئيس المجلس	غير تنفيذي	بنك البلاد	نائب رئيس الغرفة التجارية الصناعية.
فهد بن عبدالله بن دخيل	نائب رئيس المجلس	غير تنفيذي	بنك البلاد	عضو مؤسس بمؤسسة اليقادة القابضة.
خالد بن عبدالرحمن الراجحي	عضو المجلس	غير تنفيذي	بنك البلاد	شركة خالد عبدالعزيز المقيرين وأولاده القابضة.
خالد بن سليمان الجاسر	عضو المجلس	غير تنفيذي	بنك البلاد	شركة الاستثمار العائلي.
حسام بن يوسف رضوان	عضو المجلس	مستقل	بنك البلاد	شركة تداوي السعودية للرعاية الصحية.
خالد بن صالح الهدال	عضو المجلس	مستقل	بنك البلاد	شركة كودو.
				شركة محمد ابراهيم السبيعي وأولاده للاستثمار

## اجتماعات مجلس الإدارة :

خلال العام 2015 م عقد مجلس إدارة البلد المالية أربعة اجتماعات، ويبيّن الجدول التالي بيانات تلك الاجتماعات وسجل حضور الأعضاء خلال السنة:

الاعضاء	نوع العضوية				تاريخ الاجتماع
	غير تنفيذي	غير تنفيذي	غير تنفيذي	غير تنفيذي	
10/21	6/21	4/21	1/15		
خالد بن عبدالعزيز المقيرين	✓	✓	✓	✓	غير تنفيذي
فهد بن عبدالله بن دخيل	✓	✓	✓	✓	غير تنفيذي
خالد بن عبدالرحمن الراجحي	✓	✓	✓	✓	غير تنفيذي
خالد بن سليمان الجاسر	✓	✓	✓	✓	غير تنفيذي
حسام بن يوسف رضوان	✓	✓	✓	✓	مستقل
خالد بن صالح الهدال	✓	✓	✓	✓	مستقل

## لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل عدد من اللجان لمساعدة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته الإشرافية، وهذه اللجان هي : لجنة المراجعة ، لجنة الترشيحات والمكافآت واللجنة التنفيذية.

### 1. لجنة المراجعة

تقوم لجنة المراجعة وهي احدى اللجان التابعة لمجلس إدارة الشركة بمساعدة أعضاء مجلس الإدارة في أداء مسؤولياتهم الإشرافية المتعلقة بالآتي:

- عمليات المراجعة والمحاسبة وإصدار التقارير المالية بصورة عامة،
- نظم الرقابة الداخلية للشركة المتصلة بالمالية والمحاسبة والامتثال القانوني والتصرفات الأخلاقية،
- القوائم المالية للشركة والمعلومات المالية الأخرى التي تقدمها الشركة لمساهميها وعموم الجمهور والجهات الأخرى،
- امتثال الشركة للمتطلبات القانونية والتنظيمية،
- أداء إدارة المراجعة الداخلية للشركة والمراجعين المستقلين.

وفقاً لهذه المهام، ستتشجع اللجنة التحسين المستمر - وتعزيز الالتزام - بسياسات وإجراءات وممارسات الشركة على كافة المستويات فيما يتعلق بمسؤولياتها.

وتقوم اللجنة بالمحافظة على علاقات عمل فعالة مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمرجعين الداخليين والخارجيين في أداء واجباتها، ولكي تقوم اللجنة بهذا الدور بفعالية يحرص كل عضو في اللجنة على استيعاب مسؤولياته باللجنة بالتفصيل إضافة إلى فهم نشاط الشركة وعملياتها والمخاطر المرتبطة بنشاطها.

يتمثل دور اللجنة الإشرافي في المقام الأول، بالرغم من امتلاكها للصلاحيات والمسؤوليات. وبالتالي فليس من واجبات اللجنة القيام بمهام المراجعة أو تحديد مدى اكتمال أو دقة البيانات والإفصاحات المالية للشركة طبقاً للوائح والقوانين ، فتلك المسؤوليات تقع على عاتق الإدارة التنفيذية والمرجعين المستقلين.

### تشكيل لجنة المراجعة واجتماعاتها:

كان تشكيل لجنة المراجعة كما في تاريخ 13 ديسمبر 2015 م من الأعضاء التالية أسماءهم والذين صفت عضويتهم بحسب وثيقة مبادئ حوكمة الشركة. كما بلغ عدد اجتماعات اللجنة خلال العام (5) اجتماعات، جاءت على النحو التالي :

تاريخ الاجتماع					نوع العضوية	الاعضاء
11/12	9/8	6/10	5/12	2/23		
✓	✓	✓	✓	✓	عضو مستقل من خارج المجلس	الدكتور إبراهيم بن عبدالرحمن البراك <b>رئيس اللجنة</b>
✓	✓	✓	✓	✓	عضو مستقل من خارج المجلس	يوسف بن أحمد البورشيد <b>عضو اللجنة</b>
			✓	✓	عضو مستقل من خارج المجلس	الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس <b>عضو اللجنة *</b>
✓	✓				مستقل	حسام بن يوسف رضوان <b>عضو اللجنة</b>

\* بتاريخ 10/6/2015م تقدم الدكتور أحمد المغامس باستقالته من عضوية اللجنة، وحل محله عضو مجلس المديرين المستقل الاستاذ حسام رضوان بعد تعيينه من قبل مجلس المديرين في 21/6/2015م.

## 2. لجنة الترشيحات والمكافآت

تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس إدارة الشركة بمساعدة مجلس الإدارة في الأضطلاع بمسؤولياته الرقابية الإشرافية فيما يتعلق بالآتي:

- تحديد الأفراد المؤهلين ليصبحوا أعضاء مجلس إدارة ورفع توصيات إلى مجلس الإدارة بالمرشحين للانتخاب أثناء الجمعية العمومية السنوية التالية،
- رفع التوصيات إلى مجلس الإدارة عن كل مرشح في كل لجنة تابعة لمجلس الإدارة،
- الإشراف على كافة المسائل المتعلقة بمكافآت كل عضو مجلس إدارة أو مدير تنفيذي،
- تحضير ونشر تقرير سنوي من اللجنة حول مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين وتقارير أخرى حسب متطلبات القوانين المرعية لسوق المال والأوراق المالية،
- مسائل متعلقة بمحال الموارد البشرية وتشمل التوظيف والتقييم والمكافآت والإحلال الوظيفي لمناصب الإدارة العليا ومناصب أخرى حساسة

### تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت واجتماعاتها:

بلغ عدد اجتماعات اللجنة خلال العام 2015م (3) اجتماعات، وتضم اللجنة الأعضاء التالية أسمائهم:

الاعضاء	نوع العضوية	1/22	2/15	تاريخ الاجتماع
الاعضاء	نوع العضوية	1/22	2/15	6/21
خالد بن صالح الهذال رئيس اللجنة	مستقل	✓	✓	✓
فهد بن عبدالله بن دخيل عضو اللجنة	غير تنفيذي	✓	✓	✓
أيهم بن محمد اليوسف * عضو اللجنة	تنفيذي	✓	✓	✓

\* تقدم الاستاذ/ ايهم بن محمد اليوسف ( الرئيس التنفيذي ) للبلاد المالية باستقالته في 2015/10/21م. ولم يتم تعين بدليلاً عنه في عضوية اللجنة حتى 2015/12/31م.

### 3. اللجنة التنفيذية

أن الغرض من إنشاء اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس إدارة الشركة هو مساعدة المجلس في الاطلاع بمسؤولياته، والقيام بالمهام والأنشطة حسب الصالحيات المفوضة لها من قبل مجلس الإدارة وذلك لتسهيل العمليات التشغيلية للشركة. و يجب أن تكون الوظائف التالية بمثابة أنشطة متكررة للجنة في أداء مسؤولياتها. يتم تحديد هذه الوظائف كإرشادات معأخذ بالاعتبار أن الشركة قد تغير من هذه الإرشادات بما يتناسب مع انشطة الشركة.

تقوم اللجنة بمساعدة المجلس في أداء الأنشطة والمهام حسب الصالحيات المفوضة لها من قبل مجلس الإدارة وذلك لتسهيل عمليات الشركة. والمساعد في تطوير تطوير أهداف الشركة الاستراتيجية الرئيسية واستراتيجيات الاستثمار. و الموافقة عليها ايضا، مراجعة استراتيجية للأداء الشركة وبشكل دوري، لتحديد ما إذا كانت الشركة قامت بتحقيق أهدافها على المدى القصير والبعيد، الموافقة على جميع القرارات الاستثمارية الكبرى، وذلك تمشيا مع استراتيجيات الشركة المعتمدة، مسؤولية تشكيل أو إعادة هيكلة أي مشروع مشترك أو شراكة بما في ذلك أي نفقات مرتبطة بها، استعراض قدرات الشريك التجاري/المطورين المشاركون في المشاريع التي تقوم بها الشركة، على اللجنة ان تتمتع بصالحيات وسلطات المجلس في أداء المهام الموكولة لها وصالحيات الاعتماد الموكولة لها من قبل المجلس باستثناء ما يلي: (الموافقة على الميزانية السنوية، الموافقة على التقارير المالية الدورية السنوية، الموافقة على خطط العمل الاستراتيجية للشركة).

ومن مهامها استعراض وتقدم التوصيات المناسبة إلى المجلس فيما يتعلق بإدارة الشركة "للمسؤولية الاجتماعية للشركة" والمتعلقة بالموظفين والمجتمع والبيئة، ومراقبة الامتثال لسياسات الشركة فيما يتعلق "بالمسؤولية الاجتماعية للشركة"، وايضا تقوم اللجنة بالتعاون مع الإدارة التنفيذية بتحديد المخاطر الاجتماعية والبيئية المهمة/الرئيسية وتقدير الإدارية السليمة لتلك المخاطر.

#### تشكيل اللجنة التنفيذية واجتماعاتها:

بلغ عدد اجتماعات اللجنة خلال العام 2015م (1) اجتماعا، وتضم اللجنة الأعضاء التالية أسمائهم:

الاعضاء	نوع العضوية	تاريخ الاجتماع
فهد بن عبدالله بن دخيل رئيس اللجنة	غير تنفيذي	✓
خالد بن سليمان الجاسر عضو اللجنة	غير تنفيذي	✓
خالد بن صالح الهذال عضو اللجنة	مستقل	✓

## المكافآت والبدلات المصروفة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي

تقوم الشركة بدفع مكافآت مصاريف حضور الجلسات لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان، كما تقوم بدفع رواتب ومكافآت وتعويضات لكبار التنفيذيين حسب العقود المبرمة معهم. وفيما يلي تفاصيل المصارييف والمكافآت والرواتب المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين:

البيان	بالألف الريالات السعودية	أعضاء مجلس الإدارة	غير التنفيذيين/الاعضاء المستقلين	أعضاء مجلس الإدارة	أعضاء مجلس الإدارة	الرئيس التنفيذي والمدير المالي	من تلقوا أعلى المكافآت	خمسة من كبار التنفيذيين
الرواتب والتعويضات		-	-	-	-	6,141		
البدلات		92		-	-	314		
المكافآت الدورية والسنوية		450		-	-	1,945		
الخطط التحفيزية		-		-	-	-		
أي تعويضات أو مزايا عينية أخرى تدفع بشكل شهري أو سنوي		-		-	-	-		
الإجمالي		542		-	-	8,400		

\*تماشياً مع سياسة بنك البلاد، فقد تنازل عضو مجلس الإدارة الأستاذ / خالد بن سليمان الجاسر (غير تنفيذي) الرئيس التنفيذي لبنك البلاد عن مكافأته وبدلات الحضور المقررة لأعضاء المجلس واللجان.

## الأرصدة و المعاملات ذات العلاقة

طبيعة العقد	اسم الطرف ذو العلاقة	مدة العقد	قيمة العقد (مليون ريال سعودي)
عقد ايجار المعرض رقم (2) لشركة البلاد للاستثمار، الواقع بطريق الملك فهد بمدينة الرياض (برج سمارت) والعائدة ملكيته لشركة خالد عبدالعزيز المقيرين وأولاده القابضة	خالد بن عبدالعزيز المقيرن رئيس مجلس المديرين	2013/1/1 إلى 2017/12/31	1,287,000

1,089,000	2013/1/1م إلى 2017/12/31	خالد بن عبدالعزيز المقيرين <b>رئيس مجلس المديرين</b>	عقد ايجار موقع شركة البلد للاستثمار مكتبين رقم (103)، (104) الواقع بطريق الملك فهد بمدينة الرياض (برج سمارت) والعائدة ملكيته لشركة خالد عبدالعزيز المقيرين وأولاده القابضة
5,000,000	2008/5/14م وتجدد سنويًّا	بنك البلد	اتفاقية اداء الخدمات (SLA)
7,376,000			<b>الإجمالي</b>

وتؤكد الادارة بان جميع المعاملات قد تمت بنفس الشروط المطبقة على المعاملات مع الطرف الآخر.

## صفقات بين الشركة وأشخاص ذو علاقة

الاسم	ارصدة المحافظ مدارء من قبل الشركة
بنك البلد	6,555,739,620.95

ويتمثل المبلغ في الجدول السابق (رصيد) المحافظ المملوكة لبنك البلد(مالك الشركة)، والتي تدار من قبل الشركة، بنفس الشروط المطبقة على نفس الدعمال التي تخص عملاء الشركة الآخرين.

## المخاطر الحالية والمستقبلية

تعكف ادارة المخاطر على تفعيل الدور الرقابي فيما يتعلق بمتابعة اداء الادارات الأخرى واعتماد وتنفيذ الخطة الموضوعة والتي من اهم اهدافها بناء وتفعيل الدور الرقابي المصاحب للأعمال الحالية وذلك من خلال عدة مهام ومنها على سبيل المثال تقييم المراقبة الذاتية لمستوى المخاطر لجميع الادارات (Risk Control Self-Assessment)، تقييم المنتجات الجديدة التي تساهم بدورها من رفع كفاءة الدعمال وتحقيق الهدف الاستراتيجية الموضوعة من قبل المجلس، تفعيل لجنة المخاطر الادارية، تفعيل الدور الرقابي فيما يتعلق بمراجعة الاداء وتحديد المخاطر المصاحبة، ووضع الية للإستقلال عن قطاع المخاطر بالبنك، والقيام بمهام ادارة المخاطر داخليا على اكمل وجه وذلك بالاعتماد على مستوى يتناسب ويفي بمتطلبات هيئة السوق المالية ووجوب عدم وجود أي اختلاف جوهري في الية تنفيذ الدعمال عن قطاع المخاطر بالبنك (شركة مالكة) والتي تعتبر احد المؤسسات المالية التابعة لمؤسسة النقد العربي السعودي، وفي حال وجود اختلاف جوهري فيتم اللجوء بما يفي متطلبات هيئة السوق المالية.

وتعرض الشركة وانشطتها الى مخاطر منها المستقبلي وال الحالي، حيث تقوم إدارة المخاطر بالشركة بمراقبة تلك المخاطر والمسؤولة عن المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة والمخاطر التشغيلية وهي المسؤولة عن الالتزام بمتطلبات هيئة السوق المالية فيما يتعلق بتقييم مستوى كفاءة راس المال، ويتوقع من الادارة خلال العام الجاري 2016م بالعمل على ما يساهم على تحقيق الفعالية الرقابية وخلق مستوى متوازن يساعد الادارات على تحقيق اهدافها الموضوعة وبين انواع المخاطر المتوقعة، وتعتبر ادارة المخاطر ادارة مستقلة ليست تابعة لإدارات الشركة وذلك لضمان عدم الانحياز لأي من الادارات المعنية وتفعيل دور الادارة الرقابي وتشمل عملية تحليل المخاطر بالشركة المخاطر التالية:

**مخاطر الائتمان:** تتركز المخاطر الائتمانية من خلال النشاط التمويلي والاستثماري من خلال ( تمويل عملاء صفات هامش التغطية على أي اوراق مالية)، حيث يتم دراسة وتحديد درجة المخاطر الائتمانية لجميع العملاء، وتناسب الية التقييم بما يتناسب بالإيفاء بجميع متطلب هيئة السوق المالية بهذا الخصوص اولان ومن ثم الجمع بين الاسلوب التحليلي الرقمي من خلال بطاقة نتاج يتم من خلالها تحديد ملئه العميل لقياس احتمالية التعرّف وجدت، وحجم المبالغ المعتبرة.

**الصوابط التي سيتم اتباعها:** يجب ان تقوم الشركة باتباع السبيل لتخفييف من المخاطر الائتمانية الى المستويات التي تناسب مع قابلية اعتماد تلك المخاطر، وذلك عن طريق دراسة وتحليل البيانات لمعرفة امكانية الالتزام والسداد، وسيتم اعتماد الموافقات الائتمانية بناءاً على التوقيع المشتركة، وتمثل الصلاحية بتحديد المبلغ وليس على درجة التقييم المكتسبة، اعتماد على التقييم الكلي للعميل.

**مخاطر السوق:** هي المخاطر المتعلقة بتقلبات اسعار الاسهم، حيث يعمل تذبذب الاسعار على امكانية حدوث خسائر في حال نزول الاسعار. والهدف من ادارة مخاطر السوق هو مراقبة اداء وتقلب الاسعار وتحديد قيمة التأثير على السيولة بالشركة والقدرة التمويلية لديها وذلك فيما يتعلق بالاستثمار في الاسهم من خلال برنامج تمويل العملاء بصفات هامش التغطية.

**مخاطر السيولة:** تتركز مخاطر السيولة على عدم قدرة الشركة على تلبية طلبات التمويل بتكلفة تناسب مع الخطة الموضوعة، او عدم القدرة على تصفية المحفظ في حال وصولها للحد الأدنى بالسرعة المطلوبة وذلك للحفاظ على السعر المناسب.

**مخاطر العمليات:** تتركز تلك المخاطر بجميع الخسائر الناتجة عن خلل بآلية سير الدعمال وتنتج من الخطأ البشرية او خلل في النظم التقنية المستخدمة حيث يتم اعتبار عوامل نشوئها عوامل داخلية، وعلى ستقوم إدارة المخاطر بالشركة ودراسة وتقييم

جميع النقاط الرقابية الداخلية للشركة. وتعتمد آلية مراقبة مخاطر العمليات والحد منها على النقاط التالية:

- تحليل وتقييم النشطة مقارنة بالأهداف الموضوعة والعمل على تخفيف التعرض لتلك المخاطر.
- تحليل مخاطر العمليات في المنتجات الحالية والجديدة وجميع النشطة المتعلقة بها ومن ثم مقارنة المؤشرات الحالية المتبقية بالمؤشرات الواجب اتباعه، ومن ثم تعديل الاجراءات والسياسات لتنضم تلك الخطوات الصحيحة، والعمل على مراقبة تلك المؤشرات ومراقبة مستوى التعرض لمخاطر العمليات.

**مخاطر السمعة ومخاطر عدم الالتزام بقوانين هيئة السوق المالية:** هي المخاطر التي من شأنها خلق نظرة سلبية عن الشركة بالمقام الاول من ثم طاقم العمل مما يقلل فرص التوسيع بالأعمال وكسب ثقة العملاء، اما ما يتعلق بمخاطر عدم الالتزام بقوانين هيئة السوق المالية والتي من الممكن ان يتم فرض غرامات على تلك النشطة المخالفة التي تعكس ضعف احد الجهات الرقابية والذي ينعكس على الدور الرقابي بالشركة بصورة عامة.

## نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة

قامت الشركة بتنفيذ اعمال المراجعة لجميع اقسام الشركة خلال العام 2015م بنهاية كل ربع. وتركزت الية المراجعة الداخلية على مراجعة وتقدير المخاطر ومن ثم عرض التوصيات والخطوات التنفيذية الصحيحة لتفعيل تلك التوصيات ومتابعة الية سير الاعمال ومن ثم اعادة تقييم تلك التوصيات. وبناءً على مئويات لجنة المراجعة وايمانا بدور المراجع الداخلي فقد تم البدء بدراسة اعادة تكليف شركة المراجعة الداخلية (Protiviti) للقيام بمهام المراجعة الداخلية للعام الحالي 2016م. تم اعتماد خطة المراجعة الداخلية على تقييم المخاطر للسنوات الثلاثة القادمة، وتم تحديد الخطوات بهذه المرحلة من المشروع والمعطيات على النحو التالي:

## الخطوات المتبعة

اداء المراجعة

آلية المراجعة الداخلية

تحديد المخاطر

## النشاطات

تقديم واعتماد خطة وآلية  
المراجعة المتبعة

تطوير خطة المراقبة الداخلية  
لجميع القسم اعتماداً على  
آلية التنفيذ والتشغيل الحالية  
والمخاطر المتعلقة بها.

مناقشة النقاط التالية:  
المخاطر الأساسية  
وآلية التنفيذ.

## التقارير او النتائج

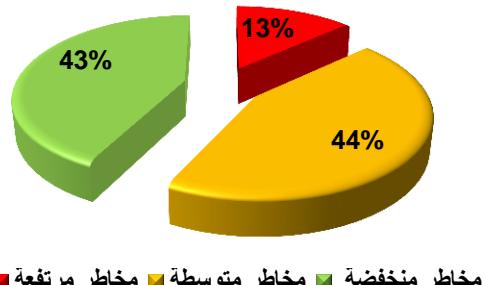
تقديم التقارير ومراجعة  
تلك التقارير باجتماعات لجنة  
المراجعة

خطة المراجعة الداخلية للثلاثة  
سنوات القادمة.

يتم بعدها تحديد  
مستوى المخاطر لكل  
إدارة.

تم الية المراجعة الداخلية اعتماد على المخاطر الكامنة بنشاطات الشركة، حيث تم الاجتماع مع جميع الادارات بالشركة وتم الاتفاق على الضوابط التي تمكن النشاط من تلافي تلك المخاطر. واسفرت نتائج تقييم المخاطر كالتالي:

### المخاطر الكامنة بنشاطات الشركة

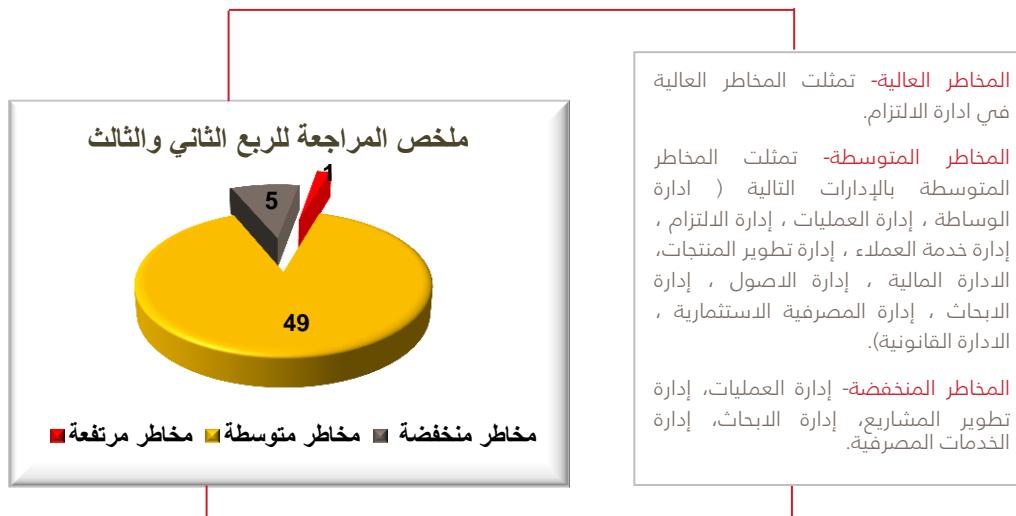


**المخاطر العالية**- توضح المخاطر التي من المحتمل وجود تأثير اساسي على الشركة ( مخاطر العمليات، مخاطر السمعة، مخاطر السوق، او التأثير المالي على الشركة).

**المخاطر المتوسطة**- وهي مخاطر تتشابه مع المخاطر العالية ولكن تأثيرها يصنف اقل حدة من تأثير المخاطر العالية.

**المخاطر المنخفضة**- تعتبر مخاطر ذي حدث اذا تم اغفالها ومن الممكن ان تؤثر على الشركة في حال عدم اخذها بعين الاعتبار ولم يتم وضع آلية للتدبر منها.

اما فيما يتعلق بالمراجعة الداخلية للربع الثاني والثالث وكانت المراجعة للإدارات التالية (ادارة الوساطة ، إدارة العمليات ، إدارة الالتزام ، إدارة خدمة العملاء ، إدارة تطوير المنتجات، الادارة المالية ، إدارة الدصول ، إدارة الابحاث ، إدارة المصرفية الاستثمارية ، الادارة القانونية).



## ملخص نتائج المراجعة للعام 2015م كانت كالتالي:

تصنيف الملاحظات			الملخص
مخاطر منخفضة      مخاطر متوسطة      مخاطر عالية			الادارات
-	6	-	ادارة الوساطة
-	7	1	ادارة العمليات
1	4	-	ادارة الالتزام
-	8	-	ادارة خدمات العملاء
-	2	-	ادارة تطوير المنتجات
-	6	1	الادارة المالية
-	5	-	ادارة الدصول
-	4	2	ادارة الابحاث
-	2	1	ادارة الاستثمار الخدمات المصرفية
-	5	-	الادارة القانونية
-	2	-	ادارة الاستثمار العقاري
-	2	3	ادارة الموارد البشرية
3	1	-	ادارة المخاطر
-	2	-	ادارة المساعدة الادارية
2	3	1	ادارة تقنية المعلومات
6	59	9	المجموع

قامت لجنة المراجعة بالشركة خلال العام 2015م من خلال عملها واجتماعاتها مع مراجعين  
الحسابات بالتحقق من فعالية نظام الرقابة الداخلية في حماية أصول الشركة وتقييم مخاطر  
العمل وقياس مدى كفاءة الأداء كجزء من مهمة مراجعته للبيانات المالية الختامية للشركة ،  
وتأكد انه لا يوجد نتائج ضعف جوهريه لنظام الرقابة الداخلى للشركة.

**العقوبات المفروضة على الشركة من قبل الجهات الرقابية:**

خلال العام 2015 تم فرض غرامات مالية على الشركة ناتجة عن الأعمال التشغيلية وقد تم معالجتها، فيما يلى بيان بالغرامات التي فرضت على الشركة من الجهات الإشرافية:

الجهات الرقابية	عدد الغرامات	مجموع الغرامات
هيئة السوق المالية	9	610,000 ريال سعودي

المعايير المحاسبية المطيبة

تم اعداد القوائم المالية للشركة كما في 31 ديسمبر 2015م، وفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وبشكل يظهر عدالة المركز المالي لها، علماً بأن تقرير المحاسب القانوني لم يتضمن أي تحفظات على القوائم المالية السنوية. ولا توجد أي اختلافات عن تطبيق معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

## اقرارات من مجلس الادارة لمتطلبات نظام الحكومة:

طبقاً لتعليم هيئة السوق المالية رقم (ص/19/6) بتاريخ 23/3/1437هـ الموافق 3/1/2016م، على ضرورة الإفصاح في التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن بعض المتطلبات المذكورة في التعليم، عليه يقر المجلس بما يلي:

لا يوجد على الشركة أية التزامات مالية أو قروض قائمة أو أدوات دين قابلة للتحويل أو الدستداد أو أوراق مالية تعاقدية ولم تصدر أيه أدوات دين خلال العام 2015م.

لا يوجد أي مصلحة أو أوراق مالية تعاقدية وحقوق اكتتاب تعود لأعضاء مجلس إدارة الشركة في أسهم الشركة خلال عام 2015.



لـ يوجد هناك أي عقد كانت الشركة طرفا فيه، ويوجد أو كانت توجد فيه مصلحة جوهرية لأحد أعضاء مجلس ادارة الشركة، أو للرئيس التنفيذي، أو المدير المالي، أو لأي شخص ذي علاقة بأي منهم غير ما ذكر في إفصاح أطراف ذات علاقة.

وفي الختام يتوجه رئيس وأعضاء مجلس المديرين لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولـي عهده الأمين وسمـو ولـي عـهد ومعـالي رئـيس هـيئة السـوق المـالية وكـافة منـسـوبـيهـا، ومعـالي وزـير التـجـارـة وكـافـة منـسـوبـيهـا، بالـشـكـر والـامـتنـان لما يـبـدوـنـه من رـعاـية وـاهـتمـام وـدـعـم مـسـتـمر، والـشـكـر مـوصـول لمـجـلس إـداـرة بنـك الـبـلـاد عـلـى ثـقـتهم الـغالـية وـدعـمـهم الـمـتوـاـصـلـ. كما يـنـتـهـزـ مجلسـ المـديـرـينـ هـذـهـ الفـرـصـةـ ليـعـربـ عنـ خـالـصـ شـكـرـهـ وـتقـدـيرـهـ لكـافـةـ العـاـمـلـيـنـ فـيـ إـداـرـاتـ الشـرـكـةـ لـجـهـوـدـهـمـ الـمـذـلـصـةـ خـلـالـ الـعـاـمـ 2015ـمـ، وـإـلـىـ الـمـزـيدـ مـنـ الدـزـهـارـ وـالتـقـدـمـ فـيـ الـأـعـوـامـ الـقادـمـةـ.

والله ولـي التـوفـيقـ...ـ